

القاهرة فى : ٢٢ ابريل ٢٠١٣

السيد الأستاذ /  
بنك

تحية طيبة وبعد،،،

أود التذكير بما ورد بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم ١٠٤ / ٢٠١٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الإئتمان بالبنك المركزي المصري وإلى الإجراءات التنفيذية بشأنه وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين في السداد شاملاً التعليمات الخاصة بإدراج الأفراد في القوائم السلبية وأسس التعامل معهم، حيث تضمن القرار ضرورة تنقية القوائم السلبية بحد أقصى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢ والاهتمام بدقة المعلومات التي ترسل من البنوك إلى البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

وقد تلاحظ لنا عدم التزام بعض البنوك بمراجعة بيانات العملاء المُدرجين بالقوائم السلبية وفقاً لما ورد بالقرار بغرض استبعاد العملاء الذين تمثل الأرصدة المستحقة عليهم مصروفات وعمولات وعوائد مستحقة عليها دون سحبهم لأية أموال من البنك الدائن أو المُدرجة أسمائهم بالخطأ من قبل البنك. كما تبين عدم قيام بعض البنوك بتحديث بيانات العملاء المُدرجين بالقوائم السلبية فور قيامهم بالسداد وذلك بتسجيل تاريخ السداد وإعادة تصنيفهم وفقاً لفئات السداد الواردة بالإجراءات التنفيذية للقرار المشار إليه بعاليه.

واتصلاً بما تقدم، وتعزيزاً لما ورد بخطاب البنك المركزي المصري الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٣، فإنه يتعين مراعاة أن يتزامن إصدار مخالصات للعملاء مقابل سداد مديونياتهم مع تسجيل تاريخ السداد بشبكة معلومات البنك المركزي المصري.

هذا وتجدر الإشارة بأنه في حالة ثبوت قيام مصرفكم بعدم الالتزام بما جاء بعاليه ويتم التحقق من صحة أية شكاوى تُقدم سواء للبنك المركزي المصري أو الشركة المصرية للاستعلام الائتماني من العملاء (سواء الأفراد أو الشركات) ويثبت فيها تقاعس البنك في الإبلاغ عن سداد المديونيات أو تحديث بياناتهم فان ذلك سوف يعرض مصرفكم لتطبيق أي من الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٣٥ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم